

## معوقات الصيرفة الإسلامية وعوامل نجاحها

محمد ولد محمد الأمين ولد اباه

كلية العلوم القانونية والاقتصادية جامعة نواكشوط العصرية \_ موريتانيا

### Obstacles to Islamic banking and its success factors

Muhammad Welad Muhammad al-Amin Welad Ebbah

Nouakchott Modern University - Mauritania

تاريخ الاستلام: 2022/05/20؛ تاريخ المراجعة: 2022/10/18؛ تاريخ القبول: 2022/12/31

**ملخص:** لقد ظهرت المصارف الإسلامية في العقود الأخيرة، وشهدت تطورا ونموا ملحوظا، حيث بلغت ما يزيد على 500 بنك إسلامي حول العالم، تقدم أكثر من 15 صيغة تمويلية إسلامية، ويتناول هذا البحث أهم المشاكل والتحديات التي تواجه المصارف الإسلامية بشكل عام و التي منها حداثة التجربة، وعدم وجود سوق مالية إسلامية، وغياب الشفافية المالية، واقتصارها على صيغة المرابحة فقط، وغياب الحماية القانونية والنظام التشريعي. كما يتناول سبل تطوير العمل المصرفي الإسلامي والتي منها الالتزام بالضوابط الشرعية، وتفعيل الرقابة الشرعية والتدرج في التطبيق من أجل التحول إلى نظام مصرفي إسلامي، وتأهيل الموارد البشرية.

**الكلمات المفتاحية:** التحديات، البنوك الإسلامية، عوامل النجاح

تصنيف JEL: G24 ، E52

**Abstract:** Islamic banks have recently emerged and experienced remarkable development and growth. There are over 500 Islamic banks worldwide. This research focuses on the most important problems and challenges confronting Islamic banks in general, such as the lack of an Islamic financial market, the lack of financial transparency and its limitation to the form of Murabaha only, the lack of legal protection and the legislative system and its subjection to the bank's guardianship, and the subjection to the central bank's guardianship.

**Keywords:** Challenges \_ Islamic Banks \_ Success Factors

**Jel Classification Codes:** G24 ،E52

## I- مقدمة:

لقد شهد العالم في العصر الحديث ظهور المصارف الإسلامية، التي تعتبر بديلا اقتصاديا للبنوك التقليدية، وتعتبر المصارف بشكل عام الركيزة الأساسية في اقتصاد أي دولة، وذلك لما تقوم به من العمليات المصرفية المتعددة كإيداع النقود وعمليات التحويل الداخلي والخارجي وغيرها.

وقد ظهرت المصارف الإسلامية في منتصف القرن العشرين تقريبا، وهي التطبيق العملي للاقتصاد الإسلامي في عصرنا الحاضر، وهي كذلك تسهم في التنمية الاقتصادية تبعا لمنهج الاقتصاد الإسلامي، القائم على آليات وضوابط مرتبطة بمقاصد الشريعة الإسلامية.

وتعتبر أول محاولة لإنشاء الصيرفة الإسلامية في ماليزيا سنة 1940 م حيث تم إنشاء صناديق ادخار تعمل بدون فائدة، ثم في سنة 1963 م تم إنشاء بنوك الادخار المحلية في مصر التي أسسها أحمد النجار... ثم بدأت المصارف الإسلامية بعد ذلك تتزايد يوما بعد يوم.

وقد تقدمت البنوك الإسلامية في العالم، خطوات كبيرة جدا وانتشرت أكثر من المتوقع، حيث بدأت بنك واحد في دبي برأسمال 10 ملايين دولار، لتصل إلى أكثر من 500 بنك و15 ألف فرع في العالم بحجم أموال مستثمرة تقدر بنحو ترليون و100 مليار دولار.

وعلى الرغم من التطور الحاصل في المصارف الإسلامية على الصعيد العالمي، إلا أنها ما زالت تقف أمام تقدمها وتطورها تحديات وعقبات جمة.

ومما لا شك فيه أن لكل تجربة صعوبات وتحديات وهذه المشاكل قد يختلف تأثيرها ووقعها قوة وضعفا وذلك بحسب حجمها ونوعها.

وبناء على ذلك فإن المصارف الإسلامية بشكل عام تواجهها تحديات كبيرة ومشاكل جمة، قد خصصت هذا البحث لإلقاء الضوء على بعضها، والحلول المقترحة لتجاوزها. راجيا من الله أن يوفقني لذلك.

## أهمية البحث وبواعث اختياره:

موضوع هذا البحث يكتسي أهمية بالغة، باعتبار أن المصارف الإسلامية هي العمود الفقري لاقتصاد الدول، كما أن العمل المصرفي الإسلامي يشهد نموا متسارعا على الصعيد العالمي، وخاصة في لندن وفرنسا وألمانيا وبلجيكا واليابان وأستراليا وفي دول آسيا وإفريقيا، مما يعني أن المصارف لها أهمية كبيرة ومستقبل زاهر.

## أسباب اختيار البحث:

تتجلى أسباب اختيار هذا البحث في عدو أمور من أهمها:

— المساهمة المتواضعة في تقديم بحث حول موقعاا المصارف الإسلامية وعوامل نجاحها

— الرغبة في تقديم بحث علمي يتسم بالعمق والشمولية والواقعية

### هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تناول المشاكل والعقبات التي تواجه المصارف الإسلامية بشكل عام، وإبراز العوامل التي تساعد في نجاحها، سعياً لتطوير النظام المصرفي الإسلامي، من أجل التحول من النظام المصرفي التقليدي إلى النظام المصرفي الإسلامي.

### منهج البحث:

تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي، بالإضافة إلى الاعتماد على المصادر والمراجع من كتب وأبحاث ومقال..

### مشكلة البحث:

تواجه المصارف الإسلامية تحديات وعقبات جمة، بينما هناك آفاق ومستقبل واعد لها. فما هي أهم المعوقات التي تواجه المصارف الإسلامية؟ وما هي أهم عوامل نجاحها؟

### تمهيد: مفهوم البنوك الإسلامية

سنتناول في التمهيد تعريف البنوك الإسلامية ونشأتها وتطورها

### أولاً: تعريف البنوك الإسلامية

عرفت المصارف الإسلامية بتعريفات متعددة، تختلف من حيث الشكل وتتفق من حيث الجوهر والمضمون، ومن تلك التعريفات ما يلي:

1 \_ البنوك الإسلامية هي " مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية، بما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي، وتحقيق عدالة التوزيع، ووضع المال في المسار الإسلامي " (عادل عبد الفضيل 2007، ص 398)

2 \_ البنوك الإسلامية هي " كل مؤسسة تباشر الأعمال المصرفية، مع الالتزام بعدم التعامل بالفوائد الربوية أخذاً أو عطاءً " (أحمد سليمان خصاونة 2008، ص 68).

3 \_ البنوك الإسلامية هي " المؤسسة المالية الحديثة التي تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية، ومبادئها في المعاملات المدنية ولا سيما النقود، وتعتمد على تجميع الأموال بطرق شرعية واستثمارها وتميئتها بأساليب وأدوات مشروعة، لمصلحة المشتركين، هادفة إلى إعادة بناء المجتمع المسلم، وتحقيق آفاق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتنفيذ متطلبات التعاون الإسلامي بحسب الأصول الشرعية" (محمد وهبة الزحيلي 2003، ص 516).

### ثانياً: نشأة المصارف الإسلامية وتطورها

لقد نشأت المصارف الإسلامية تلبية لرغبة المجتمعات الإسلامية، في إيجاد صيغة للتعامل المصرفي وفقاً للشريعة الإسلامية، وبعيدا عن التعامل بالربا أخذاً أو عطاءً، التي تتعامل به البنوك الربوية تحت مسمى الفائدة. يقول حسن صادق حسن (سبب نشأة البنوك الإسلامية كان نتيجة لدافع ديني بحت، وشعور الغالبية العظمى من البلاد الإسلامية، أن البنوك الموجودة فيها شبيهة التعامل بالربا، هذا من جانب، ومن جانب آخر أن

المد الإسلامي أصبح قاعدة واضحة في كثير من البلاد الإسلامية بعد استقلالها... ( محمد بو جلال 1990، ص 11-12).

وتعتبر أول تجربة لظهور المصارف الإسلامية تلك التي قام بها أحمد عبد العزيز النجار في قرية ميت غمر في دلتا النيل، في منتصف عام 1962م، والتي تمثلت في مؤسسات ادخار ريفية، لتنتهي مبكرة في منتصف عام 1967م، أي بعد أربع سنوات من الممارسة، وبالرغم من النجاح التي حققته هذه التجربة إلا أنها لم يكتب لها الاستمرار، وذلك لأسباب داخلية، مثل عدم رسوخ الإطار النظري للأعمال المصرفية الإسلامية، وعدم توافر الكوادر المؤهلة والقادرة على إدارة الأعمال والنشاطات المصرفية، إضافة إلى أن هذه التجربة لم تلق الرعاية من المؤسسات الحكومية والأهلية في الداخل أو الخارج.

ثم في عام 1971م أسس في مصر بنك ناصر الاجتماعي، الذي يقوم بقبول الودائع وتقديم قروض حسنة أي بدون فوائد، كما يقوم بجمع الزكاة وإنفاقها في مصارفها الشرعية، حيث كان الهدف منه هو التكافل الاجتماعي.

ثم في عام 1971م أسس في مصر بنك ناصر الاجتماعي، الذي يقوم بقبول الودائع وتقديم قروض حسنة أي بدون فوائد، كما يقوم بجمع الزكاة وإنفاقها في مصارفها الشرعية، حيث كان الهدف منه هو التكافل الاجتماعي.

وكان لمؤتمر وزراء مالية الدول الإسلامية، الذي انعقد عام 1973م دفعة قوية في سبيل إنشاء المصارف الإسلامية، حيث خرج المؤتمر ببيان يوصي بإنشاء بنك إسلامي دولي، هو البنك الإسلامي للتنمية الذي افتتح رسمياً عام 1975م، والهدف منه هو دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي للدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، وفي نفس السنة أي 1975م أنشئ بنك دبي الإسلامي في دولة الامارات العربية المتحدة، وهو أول بنك إسلامي خاص ذو طابع استثماري.

ثم توالى المصارف الإسلامية تنمو وتزدهر، فلا يكاد يخلو عام إلا وأنشئ فيه مصرف إسلامي، حتى بلغ عددها حوالي 500 مصرف إسلامي حول العالم، بحجم أصول يبلغ حوالي 1.4 ترليون دولار أمريكي بنهاية النصف الأول من عام 2021، حسب بيانات صادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية. ( موقع : [www.ifs.org](http://www.ifs.org)).

( <http://www> )

وتجدر الإشارة إلى أن الدول الإسلامية انقسمت في تأسيس المصارف الإسلامية إلى قسمين: منها من زاوجت بين النظامين التقليدي والإسلامي مثل مصر الأردن... ومنها من حاولت تغيير نظامها المالي إلى نظام إسلامي مثل السودان وباكستان.

وقد مرت البنوك الإسلامية بثلاث مراحل: الأولى: مرحلة التطوير، أما المرحلة الثانية: فهي مرحلة التأسيس حيث تعتبر المرحلة التي بدأت فيها فكرة إنشاء المصارف الإسلامية التطبيق العملي على أرض الواقع، وتعود بدايتها إلى الستينات من القرن الماضي، وفي هذه المرحلة نجحت البنوك الإسلامية في وضع أسس تطبيقية للصيرفة الإسلامية، تقوم على الأدوات المالية الإسلامية مثل المرابحة والمضاربة والمشاركة... أما المرحلة الثالثة: فهي مرحلة التطور والتوسع والتقنين المالي للصيرفة الإسلامية، وتمتد من بداية التسعينات وحتى هذه الفترة، وقد

اتسمت بالعمق والتجديد في العمل المصرفي الإسلامي، وخصوصا في العقدين الأخيرين حيث حققت نموا كبيرا، خصوصا مع زيادة المنتجات والخدمات التي تقدمها المصارف الإسلامية، كما زاد نفاذ الصيرفة الإسلامية في كثير من الدول العالمية، حيث أصبحت من الأنشطة المؤثرة على النظام في آسيا والشرق الأوسط.

ويمكن توضيح الحصة السوقية للمصارف الإسلامية حول العالم ومدى تطورها وذلك من خلال الجدول رقم 1 والشكل رقم 1.

يلاحظ من خلال التحليل السابق في الجدول والشكل البياني أن النسبة الأكبر من الحصة السوقية للمصارف الإسلامية حول العالم تتركز في منطقة الخليج بنسبة 40.30% ويليهما منطقة الشرق وشمال أفريقيا بنسبة 38.60% ويليهما منطقة آسيا بنسبة 18.70% ويليهما منطقة أوروبا، أمريكا، أستراليا بنسبة 1.70% وأخيرا منطقة أفريقيا بنسبة 0.80%.

من خلال الجدول رقم 2 والشكل البياني رقم 2 نلاحظ أن هناك تقدما كبيرا ونموا سريعا، في عالم المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية على الصعيد العالمي، مقارنة بالبنوك التقليدية، وإن كانت تجربة المصارف الإسلامية حديثة، حيث تعود البدايات الأولى لها إلى سنة 1963، بينما البنوك التقليدية يعود تاريخها إلى عام 1157م في مدينة البندقية بإيطاليا، إلا أن المصارف الإسلامية أصبح تميزها عن البنوك التقليدية أمرا معترفا به تدريجيا حول العالم، حيث لاقت اهتماما عالميا واسعا عقب الأزمة المالية العالمية سنة 2008، والتي كانت في قوتها تماثل أزمة الكساد العالمي عام 1929م، فحسب المؤشرات العالمية والمؤسسات المتخصصة كصندوق النقد الدولي ومؤشرات داو جونز الإسلامية، فإن مؤسسات التمويل الإسلامي كانت الأقل تأثرا بالأزمة المالية، وفي هذا يقول وزير المالية البريطاني في مؤتمر المصرفية الإسلامية الذي عقد في لندن 2009م "إن المصرفية الإسلامية تعلمنا كيف يجب أن تكون عليه المصرفية العالمية".

بالرغم من ذلك فإن المصارف الإسلامية تواجه صعوبة في نموها ونشاطها خصوصا في بيئة يتعامل معظم أعوانها بالفوائد، إلا أن نجاحها في فترات معينة في مواجهتها للأزمات، أدى إلى نجاحها ونموها حول العالم، حيث تنتشر المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في أكثر من 60 بلدا، أي ما يقارب ثلث دول العالم، فهي الآن تزيد على أكثر من 500 مصرف ومؤسسة مالية إسلامية، حيث يصل إجمالي قيمة الأصول المالية الكلية للتمويل الإسلامي على مستوى العالم إلى مستوى 2,43 تريليون دولار، منها 1,72 تريليون دولار أصول للبنوك والصيرفة الإسلامية، وتتوقع الدراسة ارتفاع قيمة الأصول بواقع 56% إلى مستوى 3,8 تريليون دولار بحلول 2023، منها 2,44 تريليون دولار كأصول للمصارف الإسلامية، حسب دراسة صادرة عن بيت المشورة للاستشارات المالية.

لذلك فقد تطورت المصرفية الإسلامية حول العالم، وخصوصا في المنطقة العربية، حيث شهدت تقدما كبيرا من حيث النمو في عدد المصارف الإسلامية، والعملاء والأصول منذ نشأتها، ومن المتوقع أن تشهد الصناعة المالية مزيدا من التطور والنمو في السنوات القادمة، من أجل تعزيز الشمول المالي في المنطقة العربية.

ويرجع التطور والنمو السريع للمصارف الإسلامية حول العالم إلى عدة عوامل من أهمها :

1 □ زيادة الطلب على توظيف أموال العملاء وفقا للشريعة الإسلامية.

2 □ النجاحات العملية للكثير من المصارف الاسلامية، وصلابتها أمام الأزمات العالمية، مثل أزمة الكساد العالمية 2008م، التي لم تتضرر منها المؤسسات المالية الاسلامية، بل حافظت على استقرارها ونموها.

3 □ تبلور ووضوح فكرة تكوين وإنشاء المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية، وتفهمها على المستوى العربي والإسلامي وحتى العالمي.

4 □ قيام الكثير من المؤتمرات والندوات حول المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية، مثل مؤتمرات المجمع الفقه الإسلامي ومؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية.

### المبحث الأول: التحديات التي تواجه البنوك الاسلامية

تواجه المصارف الإسلامية العديد من المشكلات والعقبات، منها حداثة التجربة، وعدم وجود سوق مالي إسلامي، وغياب الشفافية وغياب الإطار القانوني المناسب والسياسات الداعمة للبنوك الإسلامية والتركيز على صيغ التمويل القائمة على أساس الدين وانعدام التمويل عن طريق تقاسم الأرباح...

وقد أوضحت دراسة صادرة عن بيت المشورة للاستشارات المالية " أن أبرز التحديات أمام قطاع التمويل الإسلامي تتمثل في قلة المنتجات المالية المبتكرة والموقوفات الشرعية وضعف الموارد البشرية وتقليدية العمل المصرفي الإسلامي، إلى جانب تحديات أخرى خارجية، مثل العوامة وضعف التعاون بين البنوك والمتطلبات التكنولوجية داعية إلى أهمية تأسيس وتنفيذ دوائر البحث والتطوير في الصناعة المالية الإسلامية وتشجيع البحث العلمي وابتكار وتطوير المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية، علاوة على أهمية تبني نموذج التطوير خماسي الأبعاد لتطوير عمل المصارف الإسلامية من خلال دعائم هذا النموذج المتمثلة في التمييز والتشريع والتوير والتطوير والتحرير"

[b.mashura.com](http://b.mashura.com)

وسنتناول في هذا المبحث أهم العقبات التي تواجهها البنوك الاسلامية فيما يلي :

#### أولا : عائق البيئة :

إن من أبرز التحديات التي تواجه المصارف الاسلامية في الدول التي توجد فيها، هو عائق البيئة التي تعمل فيها لأنها بيئة مبنية على الازدواجية.

ويمكن النظر إلى هذه البيئة من زاويتين :

الأولى المجتمع : فكثير من المصارف الاسلامية يعمل في بيئة ليست مهيئة للعمل المصرفي الاسلامي، ويتجلى ذلك في طلب سرعة المعاملة مما يجعل المصرف يتسرع، وعمل البنوك الإسلامية يحتاج إلى تأن وترو وتدقيق...

أما الثانية فهي القوانين : فهي بيئة مبنية على الازدواجية في القوانين المتبعة، قوانين مستمدة من الفقه الإسلامي وقوانين وضعية أخرى، تتجلى في تشريعات أغلب الدول الإسلامية مما يؤدي إلى تناقض صارخ في حياة المسلم المعاصر.

فالمصارف الاسلامية تعمل في بيئة تحتضن العمل المصرفي التقليدي وأسست له القوانين والتشريعات، وهذا عائق وأزمة تعانيها المصارف الاسلامية، لأننا أمام نظامين مصرفيين يتعايشان في بيئة واحدة، ولكن الغلبة

القانونية والتشريعية فيها لصالح المصرفية التقليدية، فالبنوك الإسلامية في كثير من الدول ما زالت تعاني غياب الحماية القانونية.

لذلك فإن واقع بعض الدول الإسلامية واقع مبني على نظام ازدواجي، يصعب فيه تطبيق المعاملات المالية الإسلامية، إلا أن الله جل جلاله قيض لهذه الأمة رجالا نافحوا عن شريعته، فبينوا قيام نظام إسلامي تتجلى آثاره في إنشاء بنوك إسلامية قائمة على تحريم الفائدة البنكية، لذلك فالأساس الذي تقوم عليه المصارف الإسلامية يتجلى في استبدال المربحة والمضاربة بالقرض في البنوك التقليدية، التي قوانينها تتعارض مع العمل المصرفي الإسلامي.

وسعياً إلى إقامة بيئة تناسب الصيرفة الإسلامية سعت بعض الدول إلى استصدار قوانين وتراخيص لتنظيم أنشطة المصارف الإسلامية، بما يتوافق والشريعة الإسلامية، ومن هذه الدول: الإمارات وماليزيا والسودان... وفي المقابل قامت بعض الدول الإسلامية بفتح بنوك إسلامية دون إصدار قوانين تنظمها وفق الشريعة الإسلامية، ومن هذه الدول موريتانيا... وهذا يعتبر عائقاً أمام تقدمها وتطورها.

إن عائق البيئة يعتبر من أكبر التحديات والعقبات التي تعترض المصارف الإسلامية بشكل عام، فهي كما قلنا بيئة ازدواجية كما في أغلب الدول الإسلامية، يقول الدكتور إسماعيل الحسني " إن من أبرز ما نلاحظه في حياة معظم المسلمين في وقتنا الراهن ذلك الجفاء بين أحكام شريعتهم، وتراث فقهم الموروث، وبين ما تجري عليه حياتهم من الاحتكام إلى قوانين أجنبية مستوردة... وقد انعكس واقع الجفاء على شخصية الإنسان الفرد والمجتمع والأمة، لا أقول فحسب إنه أوقعها في نوع من التيه الفكري والضلال النفسي، بل كان عائقاً من العوائق التي تعوق تنمية مجتمعاتنا الإسلامية وتطورها" (إسماعيل الحسني 2006، ص 47-50).

ومن أجل تجاوز هذه العقبة والتحدي ينبغي لنا أن نرجع إلى تجارب بعض الدول التي قامت بتغيير أنظمة مصارفها إلى النظام الإسلامي بصفة كاملة سعياً منها لتجاوز هذه العقبة، لأن النظام المصرفي جزء من النظام الاقتصادي العام، يقول الدكتور جمال عطية " إن النظام المصرفي ليس إلا جهازاً لخدمة النظام الاقتصادي، وإن نقطة الأساس هي تغيير النظام الاقتصادي بأكمله إلى النظام الإسلامي حتى يفلح هذا النظام الإسلامي، لأن النظام الاقتصادي الإسلامي جزء من النظام الإسلامي العام"

### ثانياً : الاقتصار على بيع المربحة

من بين التحديات التي تقف أمام تقدم المصارف الإسلامية، هو اقتصارها على بيع المربحة – وإن كنت في بعض المصارف الإسلامية ليست مربحة – ويدل الاقتصار على المربحة وإهمال الأدوات المالية الإسلامية الأخرى على انعدام التوازن بين النظري والتطبيقي.

وكان أول من اقترح أداة المربحة سامي حسن حمود في رسالته للدكتوراه المطبوعة في كتاب صدر عام 1982 بعنوان " تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق مع الشريعة الإسلامية" واستند فيها إلى فتوى للإمام الشافعي. وقد اعتمدت المصارف الإسلامية بشكل عام على صيغة المربحة في معظم تمويلها لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة منذ قيامها إلى الآن، حيث أصبح بيع المربحة يشكل ما بين 70 ٪ و 90 ٪ من مجمل معاملاتها، وقد قدمت بذلك خدمة للكثير من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الذين استطاعوا

بواسطتها الحصول على تمويل مشروعاتهم في مجالات مختلفة دون اللجوء إلى البنوك الربوية، لأن المراجعة للأمر بالشراء تمثل القالب العلمي الذي يتمتع بالمرونة والملائمة لطبيعة العمل المصرفي المعاصر في إطار الضوابط الشرعية، حيث تسد حاجة العميل التي لا يمكن لعقود أخرى أن تسدها.

واعتماد المصارف الإسلامية على بيع المراجعة جعلتها تتماشى مع الظرفية التي أنشئت فيها ووقوفها أمام البنوك التقليدية. يقول سامي حمود " إن صيغة المراجعة لو لم يتم اكتشافها لما كانت هناك بنوك إسلامية، في ظل الظروف التي يعرفها الجميع ... فهي التي وفرت لها وسيلة تمويلية تمكنها من الوقوف أمام البنوك الربوية وتحقيق الأرباح في أول يوم عمل " ( جمال الدين عطية 1993، ص 194 ).

وهذا التركيز من البنوك الإسلامية على صيغة المراجعة وجه إليها نقد لاذع في كونها تشبه التمويل القائم على الفائدة، لكن ليس ذلك على إطلاقه فالمراجعة في إجراءات تطبيقها تشبه القرض، فهي تحتاج إلى تأمل وتدقيق في تطبيقها كما أنها تعتبر بديلا شرعيا عن القرض الربوي الذي حرّمته الشريعة الإسلامية.

ويرجع اقتصار المصارف الإسلامية على بيع المراجعة للأمر بالشراء إلى أسباب كثيرة منها :

1 - أن صيغة بيع المراجعة تعطي للعميل الحرية التامة في التصرف في الشيء الذي اشتراه من المصرف بعد استلامه منه دون تدخل المصرف.

2 - أن المراجعة ربحها مضمون ويمكن تعزيزها بكل الضمانات التي تعزز الديون والقروض.

3 - أن بيع المراجعة يعد من أسهل التمويلات الإسلامية من حيث بساطته، ومرونة شروطه، وقابليته للتطبيق على عمليات تجارية عديدة، وقلة المخاطرة الناتجة عن استخدامه. (سامي حمود، صيغ التمويل الإسلامي، ص 209).

وعموما فإن اقتصار المصارف الإسلامية ومبالغتها في استخدام بيع المراجعة، يعتبر من أخطر التحديات التي تواجهها، وهي وضعية تخالف فلسفة الإسلام في الاستثمار والتمويل التي تتطلب العمل بالأدوات الإسلامية الأخرى من أجل إحداث تنمية شاملة.

### ثالثا : عدم تأهيل الموارد البشرية

يعتبر من أكبر التحديات والعوائق التي تواجه المصارف الإسلامية، عدم وجود أطر مؤهلة تقوم بالعمل على الوجه الصحيح، ذلك لأن أغلب الموظفين فيها ليس لديهم إلمام كاف بالاقتصاد الإسلامي وبالمعاملات المالية المعاصرة، بل أغلبهم خريج من المدارس والكلية التي تدرس الاقتصاد الوضعي، وأغلبهم يعتمد في الأساس على العمالة الوافدة من البنوك التقليدية، إذا كان هذا هو الحال فكيف يمكن لموظف لم يتلقى أي تكوين شرعي سواء على المستوى النظري أو التطبيقي أن يسير مؤسسة إسلامية، وذلك بالرغم من وجود خريجي الاقتصاد الإسلامي في العالم ولله الحمد.

وعموما فإن غالبية المصارف الإسلامية ما زالت تواجه مشكلة توفير الموارد البشرية التي يتطلبها العمل المصرفي الإسلامي، التي تجمع بين الخبرة والمعرفة الشرعية، ويستلزم ذلك الرجوع إلى تجارب الدول الأخرى.

وقد سعت مؤسسات وهيئات دولية إلى إنشاء مراكز للتدريب على العمل المصرفي الإسلامي، وفي موريتانيا فتح المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية وجامعة نواكشوط العصرية تخصصات في الاقتصاد



الإسلامي والمالية الإسلامية، إلا أن ذلك لم يؤدي أكله بعد، نظرا لعدم التعاون بين تلك المؤسسات والمصارف الإسلامية في موريتانيا.

#### رابعا : عدم تفعيل الرقابة الشرعية

يعتبر من التحديات والعقبات التي تواجه المصارف الإسلامية، هو عدم تفعيل هيئة الرقابة الشرعية، بالرغم من وجودها في كثير من المصارف الإسلامية إلا أنها تبقى شكلية دون تفعيل. والرقابة الشرعية من خصائص المصارف الإسلامية ومن الأمور التي تلازم تطبيقها في أرض الواقع، كما أنها أحد الفوارق الجوهرية بينها وبين البنوك التقليدية.

وعليه فإن عدم تفعيل هيئة الرقابة الشرعية يطرح إشكالا كبيرا وهو مدى موافقة أعمال المصارف الإسلامية للشريعة الإسلامية، كما يشكل عدم اطمئنان للزبناء في أنشطة المصرف.

كما أن الهيئة الشرعية هي مقود البنك نحو شاطئ المعاملات المباحة، والهيئة هي الوجه الآخر لعمل البنوك الإسلامية، إذ أن الوجه الأول هو استثمار أموال المودعين بما يعود على الجميع بالنماء، والوجه الثاني أن يكون هذا الاستثمار مباحا طيبا. (عائشة المالقي 2000، ص 470).

وبناء على ذلك فإنه ينبغي لكل مصرف إسلامي أن تكون له هيئة خاصة به، تستمد شرعيتها من أنظمتها الأساسية، وتتشكل من علماء الشرع، وفقهاء القانون، وخبراء في الاقتصاد الإسلامي، كما نصت على ذلك قرارات المجامع الفقهية والمعايير الشرعية التابعة لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

#### خامسا : خضوعها لوصاية البنك المركزي

إن من التحديات والعقبات التي تواجه المصارف الإسلامية، هو خضوعها في كثير من الدول لوصاية ورقابة البنك المركزي، حالها حال البنوك التقليدية الربوية، لذلك فهي عند ما تحتاج للسيولة لا يمكن أن ترجع إلى البنك المركزي، لأنه يفرض الفائدة الربوية على القروض التي يمنحها أو على عمليات خصم الأوراق التجارية، وهو ما يتعارض مع الشريعة الإسلامية ولأن من مبادئ المصارف الإسلامية عدم التعامل بالفائدة أخذا وعطاء، وعدم التعامل بالربا الذي حرمه الله في جميع الشرائع السماوية، فالله جل جلاله يقول { الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا ۗ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ۗ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ ۗ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ } سورة البقرة : الآية 275.

وهذا العائق يقف أمام تقدم وتطور المصارف الإسلامية، لأنها تعمل في بيئة مصرفية مختلطة تعيق تطورها وتقدمها.

لأن البنك المركزي هو الذي يشرف على عمل الحياة المصرفية في كل دولة، مؤسس في بيئة خاصة بالمصارف المركزية التقليدية العالمية، وإن كانت هناك بعض الدول الإسلامية جعلت البنك المركزي إسلاميا فيها مثل السودان وماليزيا...

أما في موريتانيا فتجدر الإشارة إلى أن البنك المركزي الموريتاني أعلن عن إنشاء هيئة عليا للرقابة الشرعية لكنها لم تر النور بعد وقد وقع في الآونة الأخيرة اتفاقية مع البنك الإسلامي للتنمية، تهدف إلى خلق

إطار شرعي وقانوني وتنظيمي للإشراف على المؤسسات المالية الإسلامية في موريتانيا، وتعزيز القدرات البشرية والفنية للبنك المركزي في مجال الصيرفة الإسلامية.

كما أصدر البنك المركزي الموريتاني القانون رقم 036 \_ 2018، راجع المكرر المتضمن تنظيم مؤسسات القرض والذي خصص فصلا كاملا للبنوك والخدمات المالية الإسلامية، وهذا مؤشر على مستقبل للصيرفة الإسلامية في موريتانيا، لتبقى المسؤولية الآن أمام الفاعلين الاقتصاديين لتبني هذه المؤسسات من أجل تطويرها. ويمكن تلخيص علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في النظم الرأسمالية على النحو التالي: (شبير محمد عثمان، 2008، ص 323 - 325):

- 1\_ يتقيد البنك الإسلامي بتعليمات البنك المركزي الخاصة بإيداع العملات الأجنبية وسحبها.
- 2\_ يطلب البنوك المركزي من البنوك بما فيها البنك الإسلامي إيداع نسبة معينة من مجموع ودائعه على شكل نقد لديه، وذلك للمحافظة على المركز المالي للبنوك وأموال المودعين مقابل فائدة يدفعها البنك المركزي للبنوك على هذه الودائع... وحيث أن المبدأ الأول لعمل البنوك الإسلامية هو عدم التعامل بالربا أخذاً أو عطاءً فإنه يحرم من توظيف تلك الودائع...
- 3\_ من وظائف البنك المركزي العمل كملجأ أخير لإقراض البنوك مقابل فائدة، وذلك في حال نقص السيولة لدى البنوك، ولا يستطيع البنك الإسلامي الاستفادة من هذه الوظيفة نتيجة لقوامها على الربا.
- 4\_ يلجأ البنك المركزي إلى الاقتراض من البنوك، عن طريق بيعها سندات بفوائد، والتي لا يجدر للبنك الإسلامي التعامل بها لأنها تتطوي على ربا، وبمساواة البنك الإسلامي بباقي البنوك في النظام المصرفي، فإننا نقترح أن يقوم البنك المركزي بتبويب إصداراته بحيث تشمل الصكوك الإسلامية، أي سندات المقارضة..
- 5\_ يقدم البنك المركزي للبنوك التقليدية خصما تشجيعيا لتمويل التصديرات يقوم على أساس الفائدة، التي لا يستطيع البنك الإسلامي الاستفادة منها...
- 6\_ يحدد البنك المركزي سقفا للائتمان الذي تمنحه البنوك في مدة معينة، وذلك بهدف تقليل المخاطر التي قد تتعرض لها أموال البنك، وبالتالي المودعين لديه، فيما إذا تم إقراض كافة أموال المودعين...
- 7\_ كذلك وبهدف حماية أموال المودعين، يحدد البنك المركزي نسبة كفاية رأس المال، أي نسبة رأس المال إلى كافة الودائع، والمقررة حاليا بنسبة 12%. وذلك استنادا لمقررات بازل الأولى التي صدرت عام 1988م، وبازل الثانية الصادرة عام 2003م، والمحددة ب 8%. ومرة أخرى، فالبنك المركزي لا يفرق بين البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية في حساب مدى تغطية رأس مال البنك للمخاطر الائتمانية...

بالإضافة إلى ما سبق تعاني المصارف الإسلامية من عدد من الصعوبات من بينها ما يلي:

\_ نقص كفاءة أعضاء مجلس الإدارة وضعف كفاء القادة الإداريين، وخصوصا ما يتعلق بالمالية الإسلامية.

\_ تطبيق بعض القواعد والنظم المطبقة في المصارف التقليدية، والتي لا تتناسب مع أسس المصارف الإسلامية.

\_ ضعف الدعم الحكومي للمصارف الإسلامية، وقلة الاعتماد عليها في الاستثمارات والتمويل مما قد يؤدي إلى إعاقة تقدمها ونموها.

\_ مشكلة المماثلة في تسديد الديون، حيث تعتبر من أكبر العقبات التي تواجه المصارف الإسلامية في الوقت الحاضر.

\_ عدم وجود مؤهلين ومتخصصين في الجانب الشرعي والمصري.

### المبحث الثاني : عوامل نجاح البنوك الإسلامية

تناولت في المبحث الثاني بعض التحديات أو العقبات التي تواجه المصارف الإسلامية، وسنتناول في هذا المحور بعض العوامل التي تساعد على نجاحها، ومعلوم أن الصيرفة الإسلامية خلال سنوات قصيرة استطاعت أن تثبت حضورها وتبين مدى أهميتها مقارنة بالمصارف التقليدية، وهناك عوامل تساعد على نجاح الصيرفة الإسلامية وتطورها وسنتحدث عنها في النقاط التالية :

#### أولا : عدم الاقتصار على بيع المربحة

يعتبر من عوامل نجاح المصارف الإسلامية عدم اقتصارها على بيع المربحة، فعلى المصارف الإسلامية بشكل عام أن توسع نشاطاتها في الأدوات المالية الإسلامية المعاصرة، والتي من أهمها المضاربة والسلم الموازي والاستصناع والاجارة المنتهية بالتمليك والمشاركة، وتعتبر المشاركة الحجر الزاوية في الاقتصاد الإسلامي، حيث تعدد مجالات توظيفها وتتنوع أساليبها وأشكالها الاستثمارية، والقاسم المشترك بين أنواع المشاركات، هو الاحتكام إلى قاعدة "الغنم بالغرم".

فالمصارف الإسلامية عليها العمل بالمنتجات المصرفية التي تساهم في الانتاج الاقتصادي والاجتماعي بدل التركيز على المربحة للأمر بالشراء فقط.

لذلك أوصت المجامع الفقهية المصارف الإسلامية بعدم الاقتصار على بيع المربحة والتوسع في مجالات أخرى كالمضاربة والمشاركة، لأن المصارف الإسلامية ينبغي أن تركز على الاستثمارات الطويلة الأجل، ولأن العمل كثيرا بالمربحة لا يبعاد المصرف الإسلامي عن النماذج السائدة في العمل المصرفي القائم على القروض، مما يدعوا إلى الربية والشك في العمل المصرفي الإسلامي الخالص.

فقد أوصى المجمع الفقهي الإسلامي في قراره رقم : 40 - 41 ( 5/2 و 5/3 )، بشأن الوفاء بالوعد والمربحة للأمر بالشراء الذي جاء فيه:

يوصي بما يلي :

في ضوء ما لوحظ من أكثر المصارف الإسلامية اتجه في أغلب نشاطاته إلى التمويل عن طريق المربحة للأمر بالشراء.

1 - : أن يتوسع نشاط جميع المصارف الإسلامية في شتى أساليب تنمية الاقتصاد، ولا سيما إنشاء المشاريع الصناعية أو التجارية، بجهود خاصة، أو عن طريق المشاركة والمضاربة، مع أطراف أخرى.

2 - : أن تدرس الحالات العلمية لتطبيق المربحة للأمر بالشراء لدى المصارف الإسلامية، لوضع أصول تعصم من وقوع الخلل في التطبيق، وتعين على مراعاة الأحكام الشرعية العامة أو الخاصة ببيع المربحة للأمر بالشراء.

وعليه فإن هناك ضوابط شرعية على المصارف الإسلامية أثناء تطبيق بيع المربحة للأمر بالشراء مراعاتها، لكي تسلم من الوقوع في الخلل في التطبيق. وهذه الضوابط هي :

- 1 - أن يكون ثمن السلعة وقيمة ربح البائع معلوما لدى الطرفين ( البائع والمشتري ).
- 2 - تقع على البائع مسؤولية الضرر الذي يلحق بالسلعة قبل تسلمها للمشتري.
- 3 - يجوز للمشتري رد السلعة إذا تبين أن بها عيبا خفيا.
- 4 - تملك البائع للسلعة وحيازتها قبل بيعها للأمر بالشراء.
- 5 - تحديد ووصف السلعة.
- 6 - أن يتطابق الايجاب والقبول بمجلس العقد.

#### ثانيا : الالتزام بالضوابط الشرعية

يعتبر الالتزام بالضوابط الشرعية عاملا مهما من عوامل النجاح في المصارف الإسلامية، وكذلك ضمانا لاستقرارها وتقدمها.

فالمصارف الإسلامية يجب عليها تحقيق السلامة الشرعية في كل معاملاتها وأنشطتها التي تقوم بها، وتنطلق السلامة الشرعية في المعاملات المصرفية من مراعاة الحلال والحرام، وذلك بالابتعاد عن كل ما هو محرم شرعا أو ما فيه شبهة مثل التعامل بالفائدة البنكية أخذا أو عطاء، وأن تتجنب ما فيه محذور شرعا كالغرر والجهالة... لأن الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية هو السبب الرئيسي في وجود الصناعة المالية الإسلامية. والالتزام بالضوابط الشرعية يتطلب من المصارف الإسلامية القيام بأمر من أهمها : (حمزة عبد الكريم 2004، ص 90).

- 1 - إنشاء هيئة شرعية مستقلة لمراقبة التطبيق تجتمع بصفة دورية...
- 2 - ضمان الاستقلالية المالية والمحاسبية للإدارة
- 3 - تعيين مراقب شرعي داخلي لمتابعة التطبيق العملي بصورة يومية
- 4 - الالتزام بخدمة مصالح الأمة ومراعاة أولوياتها المجتمعية
- 5 - العمل على تحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية في كل عملياتها

#### ثالثا : التدرج في التطبيق

يعتبر التدرج في تطبيق الأحكام مبدءا أصيلا جاءت به النصوص الشرعية من الكتاب والسنة، وعمل به السلف، وأكدته الأصول والقواعد الفقهية من المذاهب المختلفة. (سعيد المرطان 2005، ص 30). كما أنه سنة كونية إلهية في الخلق وفي التشريع فالله خلق الكون في ستة أيام وأنزل القرآن منجما لحكم جليلة.

وإذا كانت الشريعة الإسلامية اعتمدت التدرج منهجا في التشريع وفي التطبيق، فإنه يجب على المصارف الإسلامية الاعتماد على هذا المنهج لأنه سيمنحها المرونة في التعامل مع المتغيرات والمستجدات الراهنة، كما أن منهج التدرج سيحقق التوازن بين الرخصة والعزيمة، وبين الواقعية والمثالية، وبين المرونة والثبات.

فتحويل العمل المصرفي من نظام ربوي إلى نظام إلى يحتاج إلى تدرج في التطبيق، وهو ما يتطلب من المصارف الإسلامية إعداد خطط ورؤى واضحة، ولا يتم ذلك بجرة قلم أو برسوم فحسب. وعليه فإن الأخذ بمبدأ التدرج في التطبيق يمنح للقائمين على المصارف الإسلامية الوقت الكافي لتدريب وتأهيل العاملين على آليات العمل المصرفي الإسلامي، كما أنه يسمح بتوفير سياسات وإجراءات تتناسب مع الواقع الذي تعيشه المصارف الإسلامية في موريتانيا.

وبناء على ما سبق فإن مبدأ التدرج في التطبيق ينبغي أن يبنى على التخطيط العلمي، لأن التخطيط عنصر من عوامل نجاح أي مؤسسة على الإطلاق، ومبدأ يجب الأخذ به واعتباره.

والتخطيط العلمي ينبغي أن يمر بمراحل، وعلى ضوء تحديد الاحتياجات وأن ينفق على التخطيط وعلى مؤسساته بسخاء، وأن يراعي حقوق الموظفين في تطوير مهاراتهم، والخطة الاستراتيجية العامة للمؤسسة، وما يسعى لتحقيقه من أهداف، ولا بد من إشراك الجميع في وضع هذه الخطة، بحيث يشعر كل فرد من أبناء المؤسسة بأنه مسؤول عن الخطة وعن تنفيذها. (سامي ابراهيم السويلم 2007، ص 100).

#### رابعا : تفعيل هيئة الرقابة الشرعية

يعد تفعيل هيئة الرقابة الشرعية عاملا مهما وضروريا لنجاح المصارف الإسلامية، وذلك من خلال الدور الفعال الذي تؤديه، وينبغي توحيد الهيئات الشرعية بأرائها الفقهية لتجنب التعارض أو التناقض أحيانا بين المصارف الإسلامية، مما يقلل من الثقة بالمعاملات التي تقوم بها الصيرفة الإسلامية.

وتتجلى مهمة هيئة الرقابة الشرعية في أمرين اثنين :

1 - المهمة المعنوية : والتي تتمثل في اطمئنان المتعاملين مع البنوك الإسلامية والفرع التابعة للبنوك التقليدية، حيث إنها تتولى النظر بالأساس فيما يعرضه البنك من عقود وأعمال بغرض التأكد من موافقتها للشريعة الإسلامية.

2 - المهمة الثانية : وتتجلى في إنشاء العقود وصياغتها والإشراف على التنفيذات التي تقترحها، كما تقوم بدور استشاري قبل ممارسة البنك لأي عمل. (مجيد هادي مسعود 1984، ص 7).

ومن الأمور التي يمكن أن تقوم بها هيئة الرقابة الشرعية لإنجاح المصارف الإسلامية ما يلي :

1 - الحرص على خلو جميع المعاملات والأنشطة من كل أنواع الربا والغرر والجهالة

2 - الحرص على عدم خضوع المعاملات إلى عنصر المخاطرة

3 - الحرص على تحديد موقف البنك هل مضارب أم مشارك...

بالإضافة إلى ما سبق يجب على أعضاء الهيئات الشرعية في المصارف الإسلامية، المعرفة الجيدة بدقائق الأدوات والأسواق المالية الحديثة في ظل التداخل والتشابك الكبير بين أسواق المال الدولية، وأن يكونوا متخصصين في الاقتصاد الإسلامي أي الجمع بين الفقه الإسلامي والاقتصاد، كما يجب أن يتم تعيين أعضاء الهيئة الشرعية من طرف الجمعية العمومية في البنوك الإسلامية، ضمانا لحيادتهم واستقلاليتهم في إصدار الفتاوى والقرارات.

### خامسا : تأهيل الموارد البشرية

يعتبر العنصر البشري أهم عامل من عوامل النجاح والعنصر الأساس لنجاح أي مؤسسة على الإطلاق، إذا ما تم وضعه في المكان المناسب، فأداء رسالة المصارف الإسلامية يتوقف على مدى نجاحها في استقطاب الطاقات المؤهلة والمدربة للعمل بها، وحتى يكون الشخص مناسبا للوظيفة ينبغي أن تتوفر فيه شرطان يعتبران الركيزة الأساسية التي يقوم عليها علم إدارة الموارد البشرية، وهذان الشرطان هما:

1 - إلمامه بطبيعة ومهام وظيفته إلماما علميا وعمليا، يحقق له الكفاءة في فهم طبيعة تلك الوظيفة وما تتطلبه من أعمال.

2 - الأمانة في أداء عمله بحيث يكون أمينًا وحفيظًا

وقد أشار القرءان الكريم إلى هذين الشرطين في قوله تعالى ( قالت احديهما ياأبت استاجره إن خير من استاجرت القوي الأمين) سورة القصص، الآية 26.

ولكي يتحقق هذا العامل المهم يجب على المصارف الإسلامية الموريتانية أن تتبنى استراتيجية واضحة المعالم في اختيار الموارد البشرية من خلال ما يلي :

1 - أن يتم الإختيار أو التعيين على أساس الكفاءة والأمانة، بعيدا عن المحسوبية والوساطة.

2 - أن تتجنب الموارد البشرية العاملة في المصارف التقليدية، إلا بعد التأكد من أهليتها لممارسة العمل المصرفي الإسلامي.

3 \_ التزام العاملين بالأخلاق والقيم الإسلامية وبالسلوك الحسنة.

4 \_ أن يكون الموظف ملما بما يلي :

\_ القواعد العامة للإقتصاد الإسلامي وفقه المعاملات.

\_ الفروق الجوهرية بين النظامين الإسلامي والتقليدي.

وخلاصة الأمر فإن تحقيق هذه الشروط يتطلب من المصارف الإسلامية، أن تخصص جزءا من ميزانيتها

من أجل تدريب موظفيها، والرقى بهم إلى المستوى المطلوب، علما بأن التدريب على نوعين :

\_ التدريب الداخلي : يتم بالإستعانة بالقدرات المدربة داخل البنك، من خلال مراكز التدريب التابعة

للمصرف، حيث يتم إنشاء وحدة للتدريب في المصرف الإسلامي، أو بالإستعانة بمراكز تدريب متخصصة يتعامل

معها البنك، وذلك من خلال إنشاء وحدات البحث والتطوير داخل المصارف الإسلامية

\_ التدريب الخارجي : يتم من خلال إرسال المتدربين من المصرف الإسلامي إلى مراكز تدريب خارجية .

من خلال ما سبق فإنه على المصارف الإسلامية أن تسعى جاهدة، وأن تتسق فيما بينها للوصول إلى أفضل

النتائج باستغلال أفضل الموجود، وأن يكون في أولى الأولويات لديها أن تكون معاملاتها سليمة شرعا صورة

ومضمونا، كما أن على البنوك المركزية ألا تضيق الخناق على المصارف الإسلامية، وأن تتفهم أن عملها ليس

مجرد تمويل، وأن يكون لها نظامها الخاص في بياناتها المالية، وفي تعاملاتها وهذا ما تأتي به وتحت عليه

المؤسسات التي تعنى بالمالية الإسلامية في مؤتمراتها واجتماعاتها، كما أن على المصارف الإسلامية أن تدعم

مراكز البحث والدراسات التي من شأنها أن تحل لها مشاكلها، وأن تسهم في الدراسات التي تبحث في منتجات جديدة.

كما أن على المصارف الإسلامية التي تعمل في بيئة غير إسلامية، ضرورة إيجاد خدمات تسويقية للتعريف بالصيرفة الإسلامية وتوضيح مبادئها ومعاملاتها وأهدافها، فهذا يعتبر عاملا مهما من عوامل نجاحها وتطورها ونموها حول العالم.

### الخاتمة

بالرغم من الصعوبات والتحديات التي تواجه المصارف الإسلامية بشكل عام، إلا أن هناك آفاق وتوقعات لتطورها ونمو وازدهارها، وخلال هذا البحث توصلت إلى عدة نتائج وتوصيات:

#### أولا : النتائج

\_ أن التحديات التي تواجه الصناعة المالية في بعض الدول لا تتعلق بطبيعة الصناعة، بل ترجع إلى تدني مستوى الاقبال على المعاملات المصرفية عموما بين السكان، مثل موريتانيا وهذا بدوره يعود إلى ضعف البنية المصرفية وقلة انتشارها.

\_ أن من أهم عوائق نجاح البنوك الإسلامية بشكل عام، هو عدم توسيع العمل بالصيغ التمويلية الإستثمارية، والتركيز على الصيغ التجارية مثل المرابحة، غياب الإطار القانوني، وعدم وجود سوق مالي إسلامي، وعدم استقلال الهيئات الشرعية عن الإدارة التنفيذية...

\_ أن من أهم عوامل نجاح المصارف الإسلامية هو الالتزام بالضوابط الشرعية، واستقلال الهيئة الشرعية عن الإدارة التنفيذية ...

\_ حققت البنوك الإسلامية منذ نشأتها نجاحا كبيرا وانتشارا واسع النطاق، حيث أثبتت وجودها في شتى أنحاء العالم.

\_ تتسم المصارف الإسلامية بكثير من المرونة في التطبيق والعدالة في توزيع الناتج بين أطراف العملية الاستثمارية من خلال الأدوات والمنتجات المالية.

#### ثانيا : التوصيات : أوصي بما يلي :

\_ تبني المصارف الإسلامية لمؤسسات التمويل الأصغر الذي يمكنه المساهمة في مساعدة الطبقات الفقيرة وذوي الدخل المحدود

\_ إصدار تنظيمات وقوانين تبين طبيعة العلاقة مع البنك المركزي والعلاقة مع المؤسسات التقليدية، الاشكالات الضريبية والمحاسبية ومتطلبات الافصاح وغيرها.

\_ تأسيس دوائر البحث والتطوير في الصناعة المالية الإسلامية وتشجيع البحث العلمي وابتكار وتطوير المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية.

\_ وجود هيئة عليا للرقابة الشرعية ممثلة في البنك المركزي.

\_ توحيد الهيئات الشرعية بالفتاوى المتعلقة بالمعاملات المصرفية، لتجنب التعارض بينها.

\_ السعي إلى إصدار موسوعة اقتصادية إسلامية شاملة تضم كل ما تحتاج إليه المصارف الإسلامية.

\_ التعاون والتنسيق بين المصارف الإسلامية في مجالات السيولة والاستثمار، وتبادل المعلومات حول الأخطار المصرفية.

### الإحالات والمراجع:

- \_ عادل عبد الفضيل (2007)، الربح والخسارة في معاملات المصارف الإسلامية (دراسة مقارنة)، ط1، دار الفكر الجامعي - الاسكندرية.
- \_ أحمد سليمان خصاونة (2008)، المصارف الإسلامية، مقررات لجنة بازل - تحديات العولمة - استراتيجية مواجهتها، ط1، دار الكتاب العالمي للنشر - الاردن.
- \_ محمد وهبة الزحيلي (2003)، المعاملات المالية المعاصرة، ط1، دار الفكر - دمشق.
- \_ محمد بو جلال (1990)، البنوك الإسلامية: مفهومها. نشأتها. تطورها مع دراسة ميدانية على مصرف إسلامي، المؤسسة الوطنية للكتاب - الجزائر.
- \_ إسماعيل الحسني (2006)، التمايز وإشكال التفاعل مع الواقع في الفكر المقاصدي، الندوة العالمية عن الفقه الإسلامي واصوله في القرن الواحد والعشرين - الجامعة لإسلامية بماليزيا.
- \_ جمال الدين عطية (1993)، البنوك الإسلامية بين الحرية والتنظيم والتقييم والاجتهاد النظرية والتطبيق، ط2، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع - بيروت.
- \_ سامي حمود، صيغ التمويل الإسلامي، أبحاث ندوة إسهام الفكر الإسلامي في الاقتصاد المعاصر، المعهد العالمي للفكر الإسلامي.
- \_ عائشة المالقي (2000)، البنوك الإسلامية، التجربة بين الفقه والقانون والتطبيق، ط1، المركز الثقافي الغربي - الدار البيضاء.
- \_ حمزة عبد الكريم (2004)، الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية - عمان.
- \_ سعيد المرطان (2005)، تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي : النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي - جامعة أم القرى.
- \_ سامي ابراهيم السويلم (2007)، فقه التدرج في تطبيق الاقتصاد الإسلامي.
- \_ شبير محمد عثمان، (2008)، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، ط2، دار النفائس - الأردن.
- \_ مجيد هادي مسعود (1984)، التخطيط للتقدم الإقتصادي والاجتماعي، ط1، عالم المعرفة - الكويت.
- \_ مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد 5، ج 2.
- \_ موقع: <http://www.ifsb.org>

\_ موقع بيت المشورة للاستشارات المالية : [b\\_mashura.com](http://www.b_mashura.com)

### Referrals and references

- \_ Adel Abdel-Fadil (2007), Profit and Loss in the Transactions of Islamic Banks (Comparative Study), 1st Edition, Dar Al-Fikr Al-Jamei, Alexandria.
- \_ Ahmed Suleiman Khasawneh (2008), Islamic banks, decisions of the Basel Committee - the challenges of globalization - a strategy to confront them, 1st Edition, International Book Publishing House - Jordan.
- \_ Aisha Al-Malqi (2000), Islamic banks, the experience between jurisprudence, law and application, 1st edition, Western Cultural Center - Casablanca.
- \_ Bait Al-Mashura website for financial consulting: [mashura.com . b](http://www.b_mashura.com)
- \_ Hamza Abdel-Karim (2004), Sharia Supervision in Islamic Banks, Master Thesis, University of Jordan - Amman.
- \_ Ismail Al-Hasani (2006), differentiation and forms of interaction with reality in the intentional thought, the global symposium on Islamic jurisprudence and its origins in the twenty-first century - the Islamic University of Malaysia.



- \_ Jamal Al-Din Attia (1993), Islamic Banks between Freedom, Regulation, Evaluation, Ijtihad, Theory and Practice, 2nd Edition, University Foundation for Studies, Publishing and Distribution - Beirut.
- \_ Journal of the Islamic Fiqh Academy, Issue 5, Part 2.
- \_ Majeed Hadi Masoud (1984), Planning for Economic and Social Progress, 1st Edition, Knowledge World - Kuwait.
- \_ Mohamed Bou Jalal (1990), Islamic Banks: Their Concept, Emergence, and Development with a Field Study on an Islamic Bank, The National Book Foundation - Algeria.
- \_ Muhammad Wahba Al-Zuhaili (2003), Contemporary Financial Transactions, 1st Edition, Dar Al-Fikr - Damascus.
- \_ Saeed Al-Murtan (2005), Evaluation of Applied Institutions of Islamic Economics: Islamic Windows for Traditional Banks, Third International Conference on Islamic Economics - Umm Al-Qura University.
- \_ Sami Hammoud, Formulas of Islamic Finance, Research Symposium on the Contribution of Islamic Thought to Contemporary Economy, International Institute of Islamic Thought.
- \_ Sami Ibrahim Al-Suwailem (2007), the jurisprudence of gradualism in the application of Islamic economics.
- \_ Shabeer Muhammad Othman, (2008), Contemporary Financial Transactions in Islamic Jurisprudence, 2nd edition, Dar Al-Nafais, Jordan.
- \_ Website: <http://www.ifsb.org>

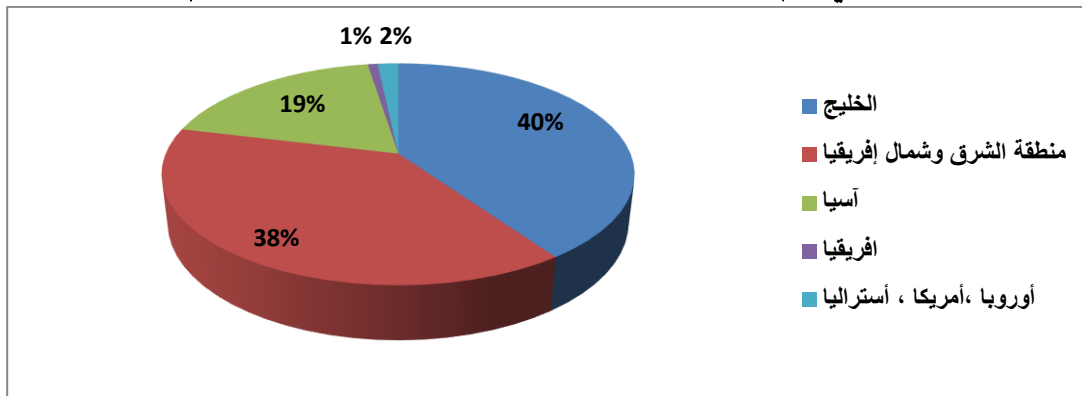
- ملاحق:

### الجدول رقم 1: الحصة السوقية للمصارف الاسلامية حول العالم 2021

| الدول                     | النسبة المئوية |
|---------------------------|----------------|
| الخليج                    | 40,3%          |
| منطقة الشرق وشمال إفريقيا | 38,6%          |
| آسيا                      | 18,7%          |
| افريقيا                   | 0,8%           |
| أوروبا، أمريكا، أستراليا  | 1,7%           |

البيانات مأخوذة من الموقع: [ifsb.org](http://ifsb.org)

### الشكل البياني رقم 1: الحصة السوقية للمصارف الاسلامية حول العالم 2021:



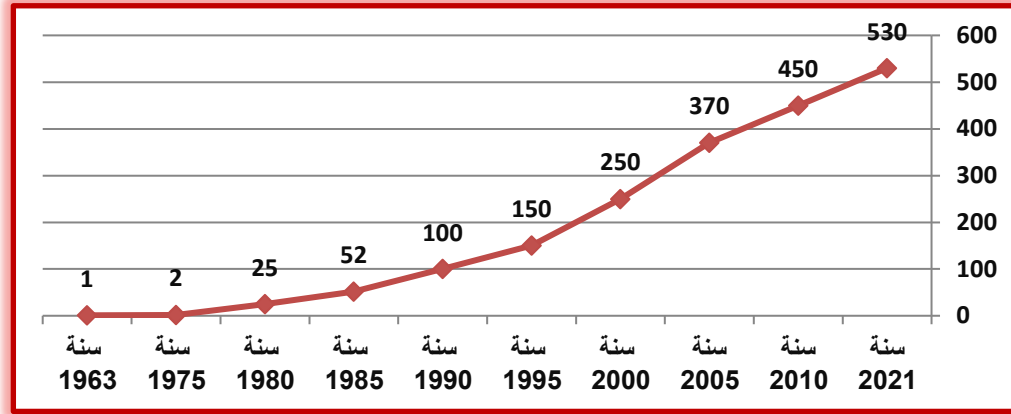
إعداد الباحث بناء على المعطيات في الجدول السابق

الجدول رقم 2 : تطور عدد المصارف الاسلامية بين 1963 \_ 2021

| السنة                 | 1963 | 1975 | 1980 | 1985 | 1990 | 1995 | 2000 | 2005 | 2010 | 2021 |
|-----------------------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| عدد المصارف الاسلامية | 1    | 2    | 25   | 52   | 100  | 150  | 250  | 370  | 450  | 530  |

المصدر : [www.ifsl.org.uk](http://www.ifsl.org.uk)

الشكل البياني رقم 2 : تطور عدد المصارف الاسلامية بين 1963 \_ 2021



من إعداد الباحث بناء على المعطيات في الجدول السابق

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

محمد محمد الامين اباه محمد اباه. (2022). معوقات الصيرفة الإسلامية وعوامل نجاحها ، مجلة رؤى اقتصادية، 12(02)، جامعة الوادي، الجزائر، ص.ص 73-90.

يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلة من قبل المؤلفين المعنيين بموجب رخصة المشاع الإبداعي، نسب

4.0 (CC BY-NC 4.0) المصنف - غير تجاري رخصة عمومية دولية.



Roa Iktissadia Review is licensed under a Creative Commons Attribution-Non Commercial license 4.0 International License. Libraries Resource Directory. We are listed under Research Associations category